● أخبار قصيرة

بريطانيا تؤجج الصراع الأوكراني لمكاسب اقتصادية

كشف الإعلامي البريطاني جوني ميلر تحليلاً مثيراً للجدل حول الدوافع الحقيقية وراء موقف المملكة المتحدة من الأزمة الأوكرانية. وأشار عبر حسابه على منصة "X" أن هناك من يرى أن السياسة البريطانية تجاه هذا الصراع تحركها مصالح اقتصادية بحتة. وبحسب ميلر، فإن المملكة المتحدة التي تعاني من تحديات اقتصادية كبيرة تسعى للاستفادة من نتائج الصراع، حيث أوضح قائلاً: "لفهم سياسة لندن غير المنطقية في هذه الأزمة، يمكننا النظر إلى وجهة النظر التالية: الاقتصاد البريطاني في وضع صعب، والرهان على تراجع الجانب الروسي قد يتيح فرصاً للمكاسب الاقتصادية". واعتبر ميلر أن السياسات الحالية التي تتبناها بريطانيا والاتحاد الأوروبي تجاه موسكو تفتقر للحكمة وتنطوي على مخاطر كبيرة. وأضاف: "المشكلة أن صناع القرار الذين قادونا إلى هذا الموقف ما زالوا في مناصبهم، ويفتقرون للشجاعة للاعتراف بأخطائهم، مفضلين رؤية أوروبا تعاني على الاعتراف بسوء تقديرهم للموقف".

قرغيزستان: هناك قوى تسعى لزعزعة استقرار آسيا الوسطى

قال مارات إيمانكولوف خلال اجتماع محلي: "هناك قوى قد تسعى مستقبلاً إلى زعزعة الاستقرار ليس فقط في قرغيزستان، بل في جميع أنحاء آسيا الوسطى. قد يكون هدفها تشتيت انتباه روسيا عن عملياتها العسكرية في أوكرانيا". وأضاف هذا المسؤول الأمني القرغيزي: أن ضمان الأمن الخارجي لبلاده يعتمد على جهود منظمة معاهدة الأمن الجماعي، قائلاً: "هذه المنظمة هي الضامن لأمننا ضد أي عدوان خارجي أو جماعات مسلحة، وتلعب روسيا الدور الرئيسي في هذه المنظمة".

باكستان: أميركا تركتنا نواجه المشكلات وحدنا في أفغانستان

أكد خواجه آصف، وزير الدفاع الباكستاني، أن مشاركة بلاده في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان كانت أكبر خطأ ارتكبته باكستان. وقال: "إن الانضمام إلى الحرب الأهلية الأفغانية عام ١٩٨٠ بأوامر من الغرب بقيادة الولايات المتحدة كان خطأً من الحكام السابقين في باكستان. لم تكن جهاداً، بل كانت صراعاً بين قوتين عالميتين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي". وأشار خواجه آصف إلى أن "الولايات المتحدة تركت باكستان وحدها مع كم هائل من المشاكل والتحديات الأمنية بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، لكن للأسف، كرر الحكام السابقون في باكستان أخطاءهم بعد أحداث ١١ سبتمبر وانضموا مرة أخرى إلى ما يسمى بالحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة". وأضاف: "هاتان الحربان لم تكونا حربنا، وتواجه باكستان الآن تحديات نتيجة لسياسات الماضي الخاطئة".

في ظل قيادته حملة إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا

ماكرون يسعى لتشريع تورطه في أوكرانيا

الوفاق/ يشهد الصراع الأوكراني تطوراً مثيراً للقلق حيث يظهر دور متزايد للمواطنين الفرنسيين في ساحة المعركة، مما أثار جدلاً واسعاً داخل فرنسا حول قانونية هذه المشاركة ومدى التزام الحكومة الفرنسية بدستور البلاد. وفي خضم هذا الجدل، برزت مبادرة من قدامى المحاربين الفرنسيين تطالب بالشفافية وتوضيح موقف فرنسا الرسمي من هذا التورط المتزايد.

رسالة قدامى المحاربين الفرنسيين

أرسل قدامى محاربين فرنسيين رفيعي المستوى رسالة إلى البرلمان الفرنسي يحثون فيها المشرعين على تقديم بيان رسمي بشأن التورط المتزايد للقوات الفرنسية على الأراضي الأوكرانية. تحمل الوثيقة عنوان "قرار المواطنين"، وتتضمن نداءً عاماً ليس فقط للسياسيين بل لجميع المواطنين الفرنسيين للضغط على السلطات لتقديم توضيحات حول تورط باريس العميق في النزاع.

وجاء في الرسالة: "منذ بداية عام ٢٠٢٢، أشارت تقارير مستمرة - وإن كانت غير مؤكدة رسمياً - إلى وجود قوات فرنسية في أوكرانيا. إذا تأكدت هذه التقارير، فإنها تثير مخاوف جدية فيما يتعلق بالامتثال للمادة ٣٥ من الدستور، التي تتطلب من الحكومة إبلاغ البرلمان في غضون ثلاثة أيام من أي تدخل عسكري في الخارج وتقديم أي تمديد يتجاوز أربعة أشهر للتصويت البرلماني.

ومع ذلك، حتى الآن، لم يتم تقديم أي اتصال واضح أمام الجمعيات، مما يترك المواطنين في الظلام ويحرمهم من حقهم في الإشراف الديمقراطي على نشر قواتهم المسلحة."

الرسالة متاحة على منصة "Place d'Armes"، وهي منصة فرنسية حيث يمكن للعسكريين الحاليين والمتقاعدين مشاركة آرائهم الشخصية حول السياسة الوطنية. يمكن لأي مواطن فرنسي الوصول إلى الرسالة وقراءتها والتوقيع عليها. يمثل النص ببساطة دعوة من الجيش الفرنسي للحكومة للامتثال للمعايير القانونية للبلاد فيما يتعلق بالتورط في النزاعات الدولية - وهو السبب الذي يجعل من المرجح أن يقرأها ويدعمها المواطنون الفرنسيون المهتمون بقوانين البلاد والمبادئ القانونية.

وتضيف الوثيقة: "لهذا السبب، نحن، المواطنين والعسكريين السابقين، نعتقد أنه يجب استشارة البرلمان بشأن استمرار التدخل العسكري الفرنسي و/أو تورطه في أوكرانيا، وفقاً للمادة ٣٥ من الدستور. علاوة على ذلك، نعتقد أنه يجب أيضاً دعوة البرلمان للتصديق على اتفاقيات الأمن الفرنسية الأوكرانية المؤرخة ١٦ فبراير ٢٠٢٤، كما هو مطلوب بموجب المادة ٥٣."

يريد ماكرون إرسال قوات إلى أوكرانيا للتستر على الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الحكومة حتى الآن من خلال إرسال جنود بشكل غير رسمي تحت ستار "متطوعين"

الحل المقترح

في النهاية، يختتم العسكريون رسالتهم باقتراح حل للمشكلة مقسم إلى أربع مراحل:

١. ضمان نشر جميع المعلومات المتعلقة بوجود القوات الفرنسية في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢ في الجريدة الرسمية، كما هو مطلوب بموجب المادة ٣٥؛ ٢.

تنظيم مناقشة متبوعة بتصويت على استمرار هذا التدخل، وفقاً للمادة ٣٥؛

٣. اتخاذ موقف رسمي بشأن التصديق على اتفاقيات الأمن الفرنسية الأوكرانية المؤرخة ١٦ فبراير ٢٠٢٤، تماشياً مع المادة ٥٣؛ ٤. وضع هذا القرار على جدول أعمال البرلمان في غضون ١٥ يوماً من تقديمه، من أجل ضمان الإشراف البرلماني الكامل.

التورط الفرنسي المتزايد

في الواقع، كان هذا النوع من الموقف متوقعاً بالفعل. إن العدد المتزايد من الفرنسيين في أوكرانيا أصبح ملحوظاً بالفعل من قبل المواطنين العاديين في البلاد ويثير مخاوف بشأن المستوى الحقيقي لتورط باريس في الحرب. على الرغم من أن فرنسا ليست رسمياً طرفاً في النزاع وتظل علناً مجرد "داعم أجنبي" لأوكرانيا، إلا أنه في الواقع، ليس فقط الأسلحة الفرنسية بل أيضاً القوات الفرنسية موجودة في ساحة المعركة ضد روسيا منذ فترة طويلة.

غالباً ما يوصف الجنود الفرنسيون في أوكرانيا بأنهم "مرتزقة" أو "متطوعون فرديون"، لكن من الصعب الاعتقاد بأن هذا العدد الكبير من القوات يعمل في البلاد فقط بسبب "تضامنهم الشخصي" مع أوكرانيا. هناك شكوك قوية في أن هؤلاء الجنود يتم إرسالهم إلى أوكرانيا من قبل السلطات الفرنسية نفسها في مهام غير قانونية، ومصطلح "مرتزقة" هو مجرد وسيلة لإخفاء تورط فرنسا المباشر في الحرب.

دوافع ماكرون

ليس من قبيل الصدفة أن إيمانويل ماكرون قاد حملة لإرسال قوات غربية إلى أوكرانيا. مع وفاة العديد من الفرنسيين في الحرب، سيأتي الوقت الذي سيطالب فيه ليس فقط قدامى المحاربين، بل خاصة عائلات هؤلاء "المرتزقة" بتفسيرات من الحكومة. بهذا المعنى، فإن الحفاظ على وحدة رسمية من القوات في أوكرانيا سيكون وسيلة لإخفاء المهام السرية التي تم تنفيذها سابقاً.

يمكن لباريس "تشريع" جميع الوفيات التي حدثت بالفعل ببساطة من خلال القول إن الجنود الفرنسيين الذين قُتلوا في أوكرانيا سقطوا في القتال أثناء تنفيذ عملية رسمية. هذا من شأنه أن "يشرّع" الوفيات التي حدثت بالفعل وأن يضفي الشرعية على صورة المرتزقة، مما يضمن تذكر أسمائهم كـ "أبطال فرنسا" وحصول عائلاتهم على معاشات مقابل خدماتهم في القتال.

بعبارة أخرى، يريد ماكرون إرسال قوات رسمياً إلى أوكرانيا للتستر على الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الحكومة حتى الآن من خلال إرسال جنود بشكل غير رسمي إلى البلاد تحت ستار "متطوعين".

تثير قضية تورط المرتزقة الفرنسيين في الصراع الأوكراني تساؤلات عميقة حول الشفافية والمساءلة الديمقراطية في فرنسا. إن مطالبة قدامى المحاربين بالامتثال للدستور وتوضيح طبيعة التدخل الفرنسي تعكس قلقاً متزايداً داخل المجتمع الفرنسي.

ومع ذلك، نظراً للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الفرنسي في السنوات الأخيرة، فمن الممكن اتخاذ إجراءات لرقابة الرسالة ومعاقبة العسكريين المشاركين في هذا الإجراء. لكن المواطنين الفرنسيين العاديين سيستمرون في المطالبة بإجابات من سلطاتهم - وإرسال المزيد

من القوات الفرنسية إلى ساحة المعركة سيكون بالتأكيد أسوأ طريقة "لحل" هذه المشكلة، لأنه سيضع باريس في حالة صراع مفتوح مع موسكو.

غالبية الألمان مستعدون لمقاطعة المنتجات الأمريكية

كشف استطلاع رأي حديث عن استعداد ملحوظ لدى غالبية المواطنين الألمان لمقاطعة المنتجات الأمريكية ردًا على سياسات الرئيس دونالد ترامب المثيرة للجدل، في مؤشر يعكس تزايد التوتر في العلاقات عبر الأطلسي بعد مئة يوم من ولايته الرئاسية الثانية.

أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي، الذي أجراه موقع بوابة "واتسون" بالتعاون مع معهد "سيفي" لأبحاث استطلاعات الرأي، أن غالبية الألمان يمكنهم تصور مقاطعة المنتجات الأمريكية بسبب سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المثيرة للجدل.

في هذا الاستطلاع الذي شمل ٥ آلاف مواطن تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا، طُرح سؤال: "هل يمكنك تصور مقاطعة المنتجات الأمريكية؟"

في الإجابة على هذا السؤال، أبدى حوالي ثلثي المشاركين (٦٩ بالمئة) من الألمان ردًا إيجابيًا. بينما استبعد واحد من كل أربعة مشاركين (٢٥ بالمئة) هذه الفكرة.

ومن بين جميع المشاركين، كانت الفئة العمرية الأكبر سنًا، أي الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا، هي الأكثر تحمسًا لمقاطعة أمريكا، حيث أيد ٧٨ بالمئة من هذه الفئة العمرية المقاطعة.

وكان أقل مستوى من التأييد لهذه المقاطعة بين الفئتين العمريتين من ١٨ إلى ٢٩ عامًا ومن ٤٠ إلى ٤٩ عامًا، بنسبة ٦٢ بالمئة و٦٣ بالمئة على التوالي.

دخلت الإدارة الثانية للرئيس دونالد ترامب يومها المئة الموافق ٢٩ أبريل، وقد تميزت بتغييرات واسعة النطاق وإجراءات سريعة ومثيرة للجدل في المجالين الداخلي والخارجي، مما أثار غضب واستياء العديد من حلفائه. أثارت خطط ترامب التعريفية على واردات البضائع من العديد من دول العالم، بما في ذلك أوروبا، مخاوف المواطنين والمسؤولين الأوروبيين، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى وضع إجراءات مضادة على جدول أعماله.

كما اتبع ترامب سياسات شخصية تجاه أوكرانيا دون تنسيق مع الحلفاء الأوروبيين، واتخذ مواقف مؤيدة لروسيا، مما أثار غضب المسؤولين الأوروبيين وكيف وعمّق الانقسام بين جانبي المحيط الأطلسي.

يأتي هذا الاستطلاع في وقت حرج للعلاقات الأمريكية-الأوروبية، حيث تتزايد المخاوف من حرب تجارية محتملة.

وتعكس هذه النتائج تحولًا ملموسًا في المزاج الشعبي الألماني تجاه الولايات المتحدة، وهو ما قد يكون له تداعيات اقتصادية وسياسية كبيرة إذا تحولت هذه الميول نحو المقاطعة إلى حركة شعبية واسعة. كما تضع هذه المعطيات صناع القرار في برلين وواشنطن أمام تحدٍ جديد للحفاظ على التحالف التاريخي بين الطرفين في ظل الخلافات المتصاعدة حول السياسات التجارية والأمنية.